الأمم المتحدة S/2015/525

مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الذي أدلى به وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي خلال الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري بشأن الحالة في بوروندي في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر المرفق).

أرجو منكم إطلاعَ الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن على محتويات هذا البيان بوصفه وثيقة عمل.

(توقيع) ألبير شينجيرو
الممثل الدائم لبوروندي

150715 140715 15-11678 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بيان صادر عن وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي

الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري بشأن الحالة في بوروندي

دار السلام، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٥

اسمحوا لي بدايةً أن أشكر جمهورية تترانيا المتحدة حكومةً وشعبا على ترحيبهما الحار والأفريقي بامتيازٍ بي وبوفدي منذ وصولنا إلى هذه المدينة الجميلة دار السلام.

لم يكن من الممكن عقد هذا الاجتماع في وقت أفضل من الآن. فمنذ انعقاد مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في هذه المدينة عينها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، طرأ عدد من التطورات على الطريق إلى الانتخابات.

ففي حين أشاد مؤتمر القمة قبل بضعة أيام بالجهد الميسِّر الذي بذله السفير سعيد دجينيت في الحوار بين الأطراف البوروندية، قطعت أحزاب المعارضة الطريق على الحوار برفضها لقاء السيد دجينيت في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في وقت ساد أمل كبير بالتوصل إلى حل توافقي للعديد من القضايا العالقة.

وكان مؤتمر القمة طالب بتأجيل الانتخابات ونزع سلاح جماعات الشباب المسلحة التابعة للأحزاب السياسية. وطبقت الحكومة هذين التدبيرين. فغيرت موعد الانتخابات على النحو التالي: عُيِّن موعد إجراء انتخابات المجالس البلدية والانتخابات البرلمانية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقد شاركت فيها عمليا جميع الأحزاب السياسية رغم الدعوات إلى المقاطعة التي وجهتها بعض الأوساط. وقد تقدِّر هذه الهيئة الموقرة أن أحزاب المعارضة المتشددة اختارت، تحت تأثير بعض الجهات الفاعلة الخارجية، عدمَ المشاركة في اجتماع دعت إليه لجنة الانتخابات في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمناقشة الجدول الزمني الجديد. وعلاوة على ذلك، وبغية ملء الفراغ الناجم عن مغادرة اثنين من أعضاء اللجنة الانتخابية، طلبت الحكومة من المعارضة اقتراح أسماء من أجل تنويع عضوية اللجنة الانتخابية. ومرة أخرى، رفضت المعارضة المتشددة هذا العرض. فتعيَّن على الحكومة أن تلجأ إلى وسائل أخرى بالبحث عن مواطنين من أصحاب النوايا السليمة المستوفين لشروط هذا العمل، بما ينسجم مع الشروط المنصوص عليها في قوانيننا.

وأُجريت انتخابات ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جميع أنحاء البلاد. وباستثناء عدد قليل من الحوادث التي وقعت في عدد قليل من المناطق في بوجومبورا عشية الانتخابات، لم تقع أي حوادث عنف رئيسية في أنحاء البلد. وقُدرت نسبة المشاركة بما يراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة. ومن المقرر إجراء الانتخابات الأخرى وفق ما يلي: الانتخابات الرئاسية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ وانتخابات مجلس الشيوخ في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وقد راقبت هذه الانتخابات بعثةُ الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (البعثة) وبعض منظمات المجتمع المدني وبلدان مثل كينيا وجمهورية أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا.

لقد قال الشعب البوروندي كلمته بالإدلاء بصوته، سواء في المعارضة أو في الحزب الحاكم. وتشير الاتجاهات المسجلة إلى أن المقترعين أدلوا بأصوات حتى لصالح أحزاب المعارضة. ويمكن اعتبار ذلك مؤشرا واضحا على أن ما يسمى المقاطعة كانت مجرد مناورة تكتيكية.

فقد حل أغاتون رواسا زعيم تحالف المعارضة Amizero y'abarundi (أمل بوروندي) ثانيا بعد حزب المجلس الدستوري للدفاع عن الديمقراطية — قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقد سمعنا أن قادة هذا التحالف رفضوا النتائج التي حققوها، على نحوٍ يعيد إلى الأذهان المقاطعة التي شهدها عام ٢٠١٠.

وبشكل عام، وجد المراقبون أن العملية كانت متسمة بالشفافية والصدقية رغم التقرير السلبي الصادر عن البعثة الذي، في رأينا، تلقى قدرا كبيرا من الإسهامات المقدمة من بعض شركائنا التي لا تخفى آراؤهم على أحد منا في ما يتعلق بالانتخابات في بوروندي. ومع ذلك، اعترفت البعثة بأن المشاركة كانت واسعة. وفي الواقع، أقرت البعثة بأن ”الأعمال التحضيرية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وترتيبات اليوم الانتخابي كانت كافية إلى حد كبير، وأن أنشطة الاقتراع أُجريت بانتظام في أماكن الاقتراع. وفي أنحاء البلاد، توجه العديد من البوروندين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لمن يختارون من المرشحين“.

وأكدت البعثة كذلك معلومات مفادها أن معظم أحزاب المعارضة قامت بحملة من باب إلى باب لأسباب عدة منها الافتقار إلى الأموال، رغم استمرارها في تضليل المبعوثين الأجانب بمزاعم عدم قدرتها على الوصول إلى مؤيديها.

ومرة أخرى، وعلى غرار الحكومة، ”أعربت البعثة عن أسفها لعدم توصل الأطراف إلى اتفاق عن طريق الحوار لتحسين هذه الظروف في الفترة المؤدية إلى الانتخابات. وللأسف، قررت أحزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات“. أما بالنسبة إلى الحكومة، فإن ما يسمى المقاطعة ليس حقيقيا بالنظر إلى مشاركة أتباع [المعارضة] في التصويت وإلى انتخاب مرشحين لها في جميع أنحاء البلاد كما تشهد البعثة على ذلك.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من جماعة شرق أفريقيا أن تبعث برسالة واضحة إلى أحزاب المعارضة في منطقتنا تدعوها إلى عدم مقاطعة الانتخابات بالفعل.

وبالانتقال إلى النتائج، التي ينبغي أن تصدر قريبا جدا، تشير الاتجاهات المسجلة إلى أن حزب المجلس الدستوري للدفاع عن الديمقراطية — قوات الدفاع عن الديمقراطية حل أولاً من حيث النتائج، يليه التحالف المستقل Amizero y'abarundi بزعامة أغاتون رواسا وشارل ندايتيجيه. إن هذا الأمر، إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحملة من باب إلى باب التي قام بها هذا التحالف أتت ثمارها وأنه لم يكن هناك بالفعل أية مقاطعة.

لقد توزع ٤٩٣ ١١ مركز اقتراع في أنحاء البلد وفي ٤١ من سفاراتنا. ولم تقع أية حوادث في تلك المراكز، على نحو ما أفاد به سابقا كل من البعثة والمراقبين الآخرين.

نزع السلاح

في ما يتعلق بنزع سلاح جماعات الشباب، امتثالا لما صدر عن مؤتمر القمة في ٣١ أيار/مايو، أوعزت الحكومة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى اللجنة الوطنية الدائمة لنزع السلاح بجمع كل الأسلحة المملوكة بصورة غير قانونية في جميع أنحاء البلاد. وينبغي أن يصدر قريبا تقرير شامل عن ذلك. ويمكننا أن نبلغكم بأن الأسلحة جُمعت، باستخدام القوة أحيانا، حتى في المناطق التي انطلقت منها المظاهرات قبل بضعة أسابيع.

وستواصل حكومتنا عملها هذا. وما يبعث على السرور هو أن المؤسسات الحكومية المختصة ستعمل يدا في يد مع الخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي الذين سينتشرون قريبا استنادا إلى البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وانطلاقا من روح المشاورات التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية بوروندي بهذا الشأن.

التيسير والحوار

ينبغي التذكير بأن فريق التيسير الدولي المشترك يستمد ولايته من بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥. فقد دعا البيان إلى معاودة الحوار في غضون أسبوع من تاريخ صدور البيان. بيد أن هذا الشرط لم يتحقق، وحتى لو لم نكن هنا لإلقاء اللوم، فإن علينا أن نعترف بوضوح بأن الحكومة لم تتسبب بهذا الوضع.

ومع أننا بقينا ننتظر بدء الحوار ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن فريق التيسير لم يصل إلا في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وهو قرر بدء المحادثات في ٢٣ حزيران/يونيه، أي قبل بدء أولى عمليات الاقتراع بستة أيام.

ولم يكن الحزب الحاكم ينوي حضور المحادثات لأسباب ينبغي لقادة الحزب أن يكونوا قادرين على شرحها بأنفسهم، ولكن استنادا إلى ما سمعناه، فإن السبب الرئيسي هو أن الحملة الانتخابية كانت بدأت بالفعل وهي مستمرة نظرا لإرجاء الانتخابات مرتين خلال شهرين. كما أن أحزاب المعارضة من خارج البرلمان لم تحضر هي الأخرى للأسباب عينها.

وكما تعلمون، حضرت الحكومة في اليوم الثاني للمحادثات، ممثلة بوزير الداخلية، الحاضر معنا ههنا.

ومع ذلك، تعذَّر على الطرفين الاتفاق على التواريخ التي اقترحتها الجهة الميسِّرة.

إن حكومة جمهورية بوروندي تود أن تؤكد مجددا التزامها بالحوار كي نتمكن من الخروج من البيئة السياسية الراهنة. وعلى وجه الخصوص، ستكون الحكومة مستعدة لمناقشة أي قضية بعد ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، لئلا يشوب العملية الانتخابية أي انقطاع.

إن حكومة جمهورية بوروندي، إذ تقر بالجهود التي يبذلها الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، تود أن تشير إلى منطوق البيان الصادر عن الجلسة ٥١٥ لمجلس السلم والأمن (PSC/PR/COMM.2 (DXV)) الذي ”يدعو رئيسة المفوضية إلى الشروع فورا في إجراء المشاورات اللازمة لتفعيل هذا التيسير الدولي تحت رعاية رئيس جماعة شرق أفريقيا“. إننا نطلب رسميا، بموجب هذه الوثيقة، من رئيس مؤتمر القمة تعيين مبعوث خاص متفرغ يقود عملية الحوار في بوروندي، ويحظى بدعم ممثلي الهيئات الثلاث الأخرى. وبطبيعة الحال، سيحتاج الميسر المعين إلى دعم الدول الشريكة الأخرى في جماعة شرق أفريقيا التي يمكنها أن تعين هي أيضا مبعوثين، كما يحق لها، لمتابعة هذه العملية. وعلى غرار ذلك، تعتزم حكومتنا أن تطلب الأمر عينه من رئيس مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

إننا نعتقد أن هذا التيسير يتطلب مستلزمات تستدعي تفرُّغ شخص على نحو كامل للقيام بهذه الوظيفة نظرا للوقت الذي يستغرقه الاستماعُ إلى الأطراف ومساعدتُها على تضييق الفجوة بينها.

وللأسف، وردتني للتو معلومات اليوم تفيد بأن بعض الأحزاب السياسية أعربت عن رغبتها في استبدال عبدلايي باتيلي بميسر آخر. فقد رفض حزب قوات التحرير الوطنية بقيادة جاك بيجيرامانا وتحالف الأحزاب السياسية من أجل معارضةٍ مشارِكةٍ بقيادة جان دي ديو موتابازي، رفضا تاما جهود التيسير التي يقوم بها السيد باتيلي. لذا فإن المشاركين في هذه الجلسة مدعوون إلى النظر في هذه المسألة بمزيد من الجدية، وعند الاقتضاء، إحالة المسألة إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي التي كُلفت بالتشاور بشأن تشكيل فريق التيسير.

وبالنسبة إلى القضايا الأخرى الواردة في بيان مجلس السلم والأمن، ففي ما يتعلق بنشر مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين، يسرني أن أبلغ بأن الاتحاد الأفريقي سينشر قريبا فريقا سبّاقا من المراقبين، وفقا لما اتفقت عليها الحكومة والاتحاد الأفريقي في المشاورات التي أجريناها بعد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي مباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال مؤتمر القمة الأخير لجماعة شرق أفريقيا، كان يُتوخى إرسال المراقبين العسكريين كتدبيرٍ مواكب لتدابير أخرى لبناء الثقة. وسيكون من المرحب به لو تولى المراقبون العسكريون التابعون للجماعة قيادة الفريق المزمع أن توفده مفوضية الاتحاد الأفريقي.

عودة اللاجئين وحرية الصحافة

على غرار ما فعلنا في المرة الماضية، لا نزال نعتقد أن لإخواننا وأخواتنا دورا يؤدونه في تنميتنا. ونحن نعتقد أن مكانهم هو في بوروندي لا في مخيمات اللاجئين. إن حكومتنا لن تألو جهدا في سبيل إعادة آخر واحد منهم إلى الوطن واستعادة حقوق كل منهم. ونحن نشكر مجددا لجيراننا تضامنَهم معنا خلال هذه الأيام العصيبة. وسنظل ممتنين لهم إلى الأبد لكل ما قاموا به من أجل دعم أبناء شعبنا.

لا يمكن التعرُّف إلى الصديق إلا وقت الضيق. ومن المنطلق عينه، نطلب منهم ألا ينتابهم السأم منا، فنحن نطلب منهم الاستمرار في تيسير عودة الراغبين في ذلك. وعلاوة على ذلك، تطلب حكومتنا من جيراننا أن يتكرموا بالمساعدة في عدم السماح بأي نشاط سياسي مضلِّل على أراضيها، لأن الساسة السيئي النوايا قد يغرِّرون ببعض اللاجئين للقيام بأعمال مسيئة.

أما في ما يتعلق بحرية الصحافة، فيمكنني أن أؤكد لكم أنه رغم توقف بعض وسائل الإعلام عن العمل بعد محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ والمعارك التي أعقبتها، لا تزال عشرات المحطات الإذاعية تعمل ولا تزال التدابير تُتخذ لفتح دار الإعلام مجددا لجميع الصحافيين.

لقد تمكنت خمس محطات إذاعية وتلفزيونية محلية من تغطية الانتخابات الأخيرة بصورة مشتركة وهو ما يشكل مجددا مؤشرا على التآزر بين وسائط الإعلام في ظل الغياب المؤسف لأربع محطات إذاعية خاصة.

بيد أنه ينبغي لي أن أسارع إلى القول إنه رغم المعلومات المتسقة عن احتمال تورط بعض الصحافيين في محاولة الانقلاب والتحقيقات الجارية بشأنها، لا تزال الحكومة في بوروندي تحترم مبدأ ضمان حرية الصحافة وحرية التعبير. وما إن تُطوى صفحة هذه التحقيقات ينبغي لجميع مؤيدي وسائط الإعلام أن يكون في وسعهم العمل مرة أخرى.

وبغية سد الفراغ الذي يمكن أن يكون قد نشأ في هذه الظروف، مُنح عدد من المحطات الإذاعية الدولية ترخيصا دائما لتغطية الأحداث.

الطلبات

١ - نطلب من الآلية الإقليمية تعيين ميسر متفرغ وكامل الصلاحيات.

٢ - نطلب من الآلية الإقليمية إقناع المعارضة بقبول أصواتها بما يتيح لمؤسسات جمهورية بوروندي بيان الأصوات التي أدلى بها الشعب.

٣ - نواصل المطالبة بمراقبي انتخابات. وينبغي للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا ألا يحذوَا حذو الشركاء بعدم إرسال المراقبين بسبب مصالح الدول الغربية والمنظمات التي تتعارض بالكامل مع مصالح الدول الأفريقية.